الأنباء
الاثنين 14 نوفمبر 2016

للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

حمود الهاجري: المرحلة المقبلة تتطلب الجهد والتعاون الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

حمود الهاجري

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الخامسة د.حمود الخضير الهاجري ان المرحلة المقبلة تتطلب الكثير من الجهود والتعاون الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لإصلاح القوانين التي أقرها المجلس السابق، وبالأخص فيما يتعلق بالوثيقة الإصلاحية التي تدعو لها الحكومة.
وقال الهاجري إن الحكومة والمجلس السابقين ذهبا للحلول السريعة وغير المجدية وهو جيب المواطن لترفع الدعوم عن الكهرباء والماء والبنزين وتنوي رفع دعوم أخرى لم تكشف عنها حتى الآن، ما يعتبر أمرا في غاية الخطورة والأمر الذي لا يمكن القبول به وستكون لنا تعديلات جذرية لتلك القرارات التي تدفع بها الحكومة دون مراعاة الظروف التي تحيط بالمواطنين، خصوصا في تلك الأوقات الاقتصادية التي تمر بها بلدان العالم.
وأشار الى ان الحكومة لم تستفد من الفوائض المالية الكبيرة حينما كان سعر برميل النفط يتجاوز الـ 110 دولارات ولم تفكر في تنويع مصادر الدخل بشكل جدي لمواجهة المخاطر كحال واقعها الآن حينما انهارت أسعار النفط بل جعلت من نفسها رهينة وجعلت شعب الكويت بأكمله يتعلق بسعر برميل نفط وهذا الأمر وجد لأنه لا توجد حكومة تفكر وتعمل بشكل جدي لضمان مستقبل البلاد وأجيال المستقبل، خصوصا اننا بلد ولله الحمد لدنيا من النعم ما يجعلنا نقفز الى الأمام لنواكب الدول التي سبقتنا ونوفر مصادر دخل متنوعة تجعلنا في بر الأمان.
وتعهد الهاجري برفض أي توجه حكومي يضر بالمواطنين ويزيد من الأعباء عليه، مشيرا إلى أنه في الوقت نفسه تعهد بالإصرار على إلغاء أو تعديل القوانين المقرة السابقة في المجلس الأخير المنحل التي رفضها الشعب الكويتي بأكمله، لقناعته بأنها قوانين ظالمة جعلت المواطن يشعر بالقلق تجاه تلك القوانين.

الدلال: قوانين الحوكمة وتفعيل الحكومة الإلكترونية من أولوياتنا

محمد الدلال

قال مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق المحامي محمد الدلال في تصريح تداولته الصحف والجرائد اليومية ان الحكومة جهاز مهم ويناط به التخطيط والتنفيذ، وبلا تشكيل وزاري ذو كفاءة وأمانة تضيع وتتراجع مصالح الدولة والشعب، والمطلوب تطوير التشكيل الوزاري، فالدولة تزدهر إذا تحققت تنمية مستدامة واقتصاد مزدهر.
وأضاف الدلال في تصريحه، على كل وزير أن يتأكد من تطبيق مسؤولياته صباح كل يوم وفق آلية متابعة ومراقبة من جهاز المتابعة في مجلس الوزراء وبشفافية عالية للشعب بما يحفز الإنجاز. وتابع الدلال من الخطأ وسوء الإدارة ان ينشغل الوزراء في تمرير وساطاتهم على حساب الإنجاز وتطوير أجهزتهم لخدمة الدولة والشعب، ولو أنهم بنوا أنظمة العمل على أسس المساواة والعدالة وحسن أداء أجهزتهم لأراحوا واستراحوا.
وأوضح الدلال أن تدعيم أدوار الحكومة يتطلب من مجلس الأمة أن يراقب كيف يحقق الوزير دوره وفق خطة متابعة في اللجان المختصة بالمجلس لضمان حسن التنفيذ والتزام الخطط والقانون، ولتحقيق ما سبق من الأهمية ان يقدم كل وزير تقريرا دوريا لمجلس الأمة عن نسبة إنجاز الوزارة لمتطلبات الخطط التنموية وعن معوقات التنفيذ ومتطلبات تحسين الأداء. وأكد الدلال، أن دعم الإصلاح الإداري في أجهزة الدولة سيكون من أولوياتنا، حيث نسعى في المجلس القادم بإذن الله لدعم الإصلاح الإداري ومواجهة الفساد من خلال تبني تقديم وإقرار عدد من القوانين والتحركات من أهمها قانون لتفعيل قواعد الحوكمة وقانون التعيين في الوظائف القيادية، وتفعيل الحكومة الإلكترونية وتعديل وتفعيل قوانين مكافحة الفساد.

هشام البغلي: ضرورة توافق المناهج الدراسية مع جميع شرائح المجتمع وفق الدستور

هشام البغلي

أكد مرشح الدائرة الثالثة م.هشام البغلي أنه سيكون احد الموقعين على وثيقة حماية الثوابت الشرعية شريطة أن تعدل المادة 1 بإضافة الدفاع عن آل البيت والأئمة الاثني عشر.
وبين انه يؤيد منع الاختلاط بشرط ان يقدم كل أساتذة المعاهد والجامعات الإسلاميين استقالاتهم وعدم تقديم أي محاضرات للطالبات، لافتا الى أنه لا يقبل العبث بالمناهج التي تكون متوافقة مع جميع شرائح المجتمع كما نص في الدستور الكويتي.
وأضاف أن الكل يتفق بموضوع منع حفلات الرقص كما يدعون في الوثيقة، ولكن لا نحتاج لهذا الأمر لأن عاداتنا وتقاليدنا لا تسمح بذلك. وأيد البغلي المشاريع الإسلامية التي لا تخالف الدستور ولا تقرب من دور العبادة لجميع الأطياف الذين يجب أن يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية ووفق ما نص عليه القانون، مؤكدا انه متواجد يوميا في مقره الانتخابي في الجـــابرية لذلك سيستقبل القائـــمين على إعداد هذه الوثيقة ليكون احد الموقعين عليها بعد التعديل.

أكد أهمية الأجيال القادمة كثروة بشرية تستحق الرعاية والاستثمار

المطر: تعزيز المواطنة ومحاربة الفساد أهم مرتكزات برنامجي الانتخابي

د. حمد المطر

أعلن مرشح الدائرة الثانية، د.حمد محمد المطر، برنامجه الانتخابي، مؤكدا أهمية تعزيز مفهوم المواطنة بمعناه الشامل كواجب ضروري تبرز أهميته في الوقت الحالي تحديدا كون تعزيزها ممارسة وسلوكا أهم الحلول للخروج من أزمة ضعف تقبل التعددية الاجتماعية والقبول بالآخر رأيا وكيانا. وشدد المطر في برنامجه الانتخابي على حل الأزمة الاقتصادية عبر تشريع قوانين تحارب الفساد وتشجع على طرح المبادرات والمشاريع التنموية، وتزيد مساهمة القطاع الخاص في دعم القطاع الحكومي، عبر شراكة عادلة تضع مصلحة الوطن على قمة أولوياتها بعيدا عن المصالح الشخصية الضيقة ومبدأ توزيع المنافع.
وأشار المطر إلى ضرورة تأمين مستقبل الأجيال القادمة كثروة بشرية أولى تستحق الرعاية والاستثمار فهي عنصر أساسي بالغ الحيوية لأي تنمية منشودة.
وأكد المطر في برنامجه، تكريس الأمن الوطني، فالكويت كانت وما زالت مطمعا للآخرين، كما يجب تعزيز الهوية والشريعة، وترسيخ الأخلاق وأسلمة القوانين والتمسك بكتاب الله الكريم وسنة رسوله في الوحدة والاستنارة بالشريعة الإسلامية السمحة.
وأشار إلى ضرورة تعديل نظام الصوت الواحد، بما يقضي على نتائجه السلبية، وأيضا التأكيد على استقلال القضاء وتحصينه من تدخلات أصحاب النفوذ.
وأوضح المطر، أنه يجب إقرار رؤى واضحة لمخرجات التعليم، بما يتناسب مع سوق العمل، وكذلك حل المشكلة الإسكانية من خلال قوانين جادة تبدأ بتحرير الأراضي اللازمة لبناء القسائم السكنية، والشروع في التنفيذ وفق جدول زمني واضح بعيدا عن الترهل البيروقراطي.
كما تضمن البرنامج عدة محاور تختص بالمشاريع التنموية، والأسرة والمرأة، وتوفير فرص العمل للشباب، وتنمية قطاعي الصحة والبيئة.

العنزي: القطاع الصحي يعاني الهدر وسوء التخطيط وغياب المراقبة والمحاسبة

خالد العنزي

قال مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة 2016 المحامي خالد العنزي إن ما تنفقه الكويت على القطاع الصحي يعتبر نسبيا من أعلى النفقات التي تقدم في مجال الصحة على المستوى العالمي، لكن المردود لهذه النفقات هزيل ولا يتناسب بالمطلق مع حجمها بسبب الهدر وعدم وجود التخطيط وغياب الاستراتيجيات التطويرية طويلة المدى في القطاع.
وأضاف العنزي أن الكويت، بعد أن كانت رائدة في معظم المجالات على المستوى الخليجي، لا ترتقي في الوقت الحاضر إلى مصاف الدول الخليجية في تقديم الخدمات الطبية والصحية، وهو الأمر الذي ساهم فيه أيضا غياب الرقابة والمحاسبة وتدقيق المصروفات والهدر غير المبرر.
وطالب العنزي بضرورة سرعة التوسع في بناء المستشفيات والمراكز الصحية المتكاملة في كل المناطق، بما يتناسب وعدد سكان هذه المناطق، ووضع خطط خمسية وعشرية لذلك تراعي التوسع العمراني والزيادة السكانية، وعدم حشر المواطنين مع الوافدين في هذه المستشفيات والمراكز، وذلك بتنظيم الأوقات وتوزيع الطواقم الطبية وفق هذه التوقيتات، منعا للتكدس وطول فترات المواعيد، مشيرا إلى أن مستشفى جابر الأحمد استغرق إنشاؤه أكثر من 25 عاما وهذه المدة كافية في بلدان مجاورة أو متقدمة لبناء مدن سكنية متكاملة!
وبين العنزي ان ميزانية وزارة الصحة في الكويت تمثل 7٪ من الميزانية العامة للدولة التي بلغت 22 مليار دينار للعام 2015/ 2016 أي ما يصل إلى 5,5 مليارات دولار، وميزانية العام 2016 /2017 أقل طبعا، حيث إن الميزانية العامة تبلغ أقل من 19 مليار دينار، فلو قسمنا هذا المبلغ (المتفائل) على عدد المواطنين الكويتيين البالغ عددهم مليونا و150 ألف مواطن لاتضح أن الكلفة الصحية للدولة على المواطن تبلغ 4750 دولارا أميركيا، بينما معدلات التأمين الصحي العالمية تبلغ 2000 دولار في السنة!

جزاع القحص: وثيقة الإصلاح سلبٌ لمكتسبات الشعب

شدد مرشح الدائرة الرابعة جزاع فهد القحص على ضرورة الإصلاح الشامل في كل مؤسسات البلاد الرسمية، مشيرا الى أن الفساد بات ينهش في الأجهزة الرسمية للدولة في ظل عجز الحكومة عن وقفه.
وقال القحص في مؤتمر صحافي بمناسبة إطلاق حملته الانتخابية: نحن أمام مرحلة جديدة تضع وجها جديدا للدولة وترسم المعالم الجديدة للكويت، وخاطب الناخبين قائلا: الصوت أمانة فلا تضيعوا مستقبلكم ومستقبل أبنائكم، فكلنا تذمرنا من المجلس السابق وشعرنا بالهوان من هوان من يمثلنا فابحثوا عن مرشحيكم الذين يعيدون حقوقكم المسلوبة ويضعون مصلحة الوطن فوق اعتباراتهم الزائلة.
وأضاف قائلا: عزمت على خوض السباق في انتخابات 2016 كي نحقق طموحات وآمال الشعب الكويتي الذي عانى من سنوات عجاف في التشريعات والممارسات الدستورية، بل وصل البعض الى انتهاك خصوصية الأسرة.
وقال ان التشريع لن ينجو ما لم تكن سفينة نجاته من داخل قبة عبدالله السالم، مؤكدا أهمية ان يكون لدينا سلطتان تشريعية وتنفيذية تسيران بشكل صحيح في طريق الديموقراطية، مؤكدا أن قانون البصمة الوراثية تم تشويهه في ظل حالة عدم استقرار المواطن، وكذلك سحب الجناسي الذي طال العديد من المواطنين، بالإضافة الى وجوب تصويب وتعديل وضع إخواننا الكويتيين البدون.
وعبر عن شكره لصاحب السمو الأمير الذي وجه بإلغاء قانون البصمة الوراثية الذي ينتهك حياة الناس وخصوصية الأسر.
وعن دائرته الرابعة وتحديدا الجهراء، قال القحص إن الحكومة لا تتعامل مع الدائرة بحسب خططها الرقمية منذ عشرات السنين فهي خارج نطاق الاحصائيات التي تتعلق بكل محافظة، فقد أغفل بعض الوزراء إحصائيات الخدمات والعدد الحقيقي لمحافظة الجهراء لأسباب سياسية ولإلغاء تعداد حقيقي لأجل حسابات خفية.
وأضاف أن شواطئ الجهراء مغتصبة والخدمات قاصرة عن مثيلاتها حتى ان وزير التربية اغلق 5 مدارس في الجهراء القديمة، رغم أن لها ميزانية خاصة تصل الى نصف مليون، متعهدا بالسعي الى معالجة الأوضاع.
وزاد أن المجال التربوي تفرض عليه المصلحة رغم أنه مجال إنساني في المقام الأول، إذ يجب تأسيس وسائل التعلم لدى الطلبة من تربية إسلامية ولغة عربية وأجنبية ورياضيات وهذا تأسيس أولي للطلاب، وثانيا يجب تطوير الجانب الآخر فيما يتعلق بمسألة البحث العلمي وهو الأهم والعمل من خلال منهج التعليم المعمول به في العالم المتقدم، فالطالب لا يهمه مثلا عدد حقول البترول في نيجيريا، بل إن علينا تأسيس منهج تربوي شامل له نتائجه الإيجابية.
وأضاف أن سياسة التعليم ككل أصبحت مجرد شهادة للتوظيف لأن ثالوث العلم الطالب والمدرس والمنهج غير متوافقين وغير متوائمين الى أن وصل التعليم في الكويت الى مستوى متدن بشكل كبير.
وعن وثيقة الإصلاح الاقتصادي، أعرب القحص عن استيائه منها، مؤكدا أنها أتت في ظروف مريبة وهي عبارة عن سلب مكتسبات الشعب وتعبر عن سياسة سلب المال من جيب المواطن البسيط بسبب الهدر المالي، وأراها وثيقة لا تحترم المجلس الذي خرجت منه.
وعن وقف رواتب المواطنات الكويتيات المتزوجات من غير الكويتي، قال القحص إننا أمام صانع قرار يبحث عن المشاكل، وقد يكون له يد في الحكومة أو يوجهها من خارجها، فقوانين كثيرة تصب مصائبها على المرأة الكويتية، منها تجنيس أبنائها بعد طلاقها أو ترملها، واليوم قطع الراتب الذي تعيش هي وأبناؤها منه وكثير من الأسر والمواطنات الكويتيات يعانين الأمرين بسبب قرارات حكومية متعسفة.

جزاع العنزي